

على الخلف

اعداد فيفيان عقيقي

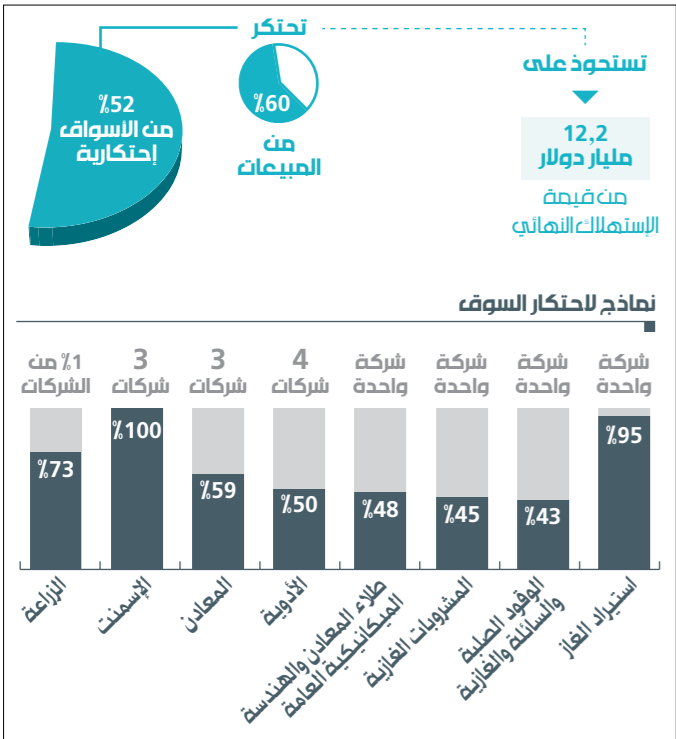
أحوال المقيمين في لبنان كيف لهذا المجتمع ألا يثور؟!

ثروة 3 آلاف لبناني تساوي ما يملكه نصف اللبنانيين!

36% من المقيمين في لبنان محرومون

1 من 6 أشخاص فقط يحصلون على وظيفة

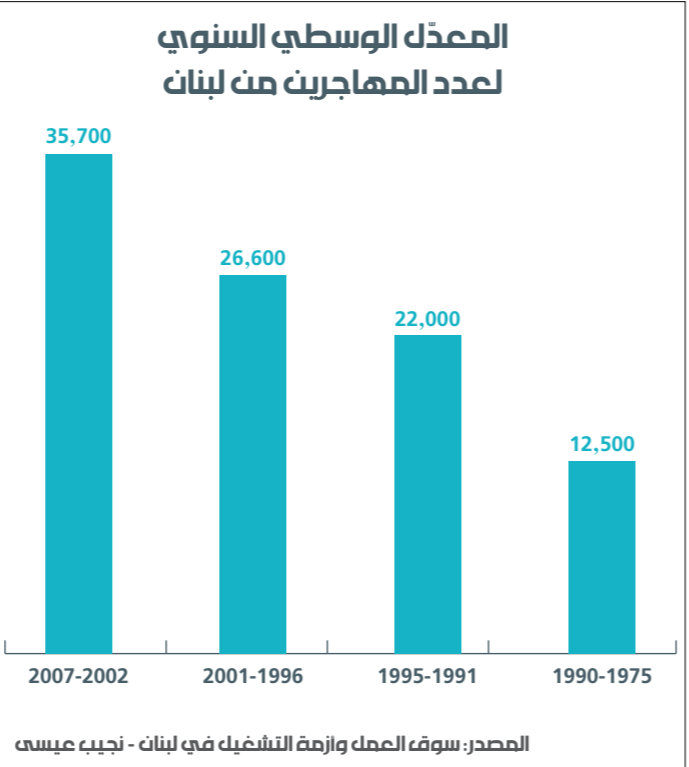
من ينعم بأكلام الامتيازات والأرباح؟



المستوردين المحتكرين، الذين يتفنون في اساليب التهريب من الرسوم الجمركية وغراق الاسواق بالمنتجات الفاسدة، ويتفنون أيضا في اساليب التهريب من الضريبة على القيمة المضافة والتهرب من ضريبة الأرباح المتواضعة جداً.

على الرغم من طغيان الخطاب المُمخِّد لحزبية الأسواق في لبنان، إلا أن الواقع يبيِّن العكس تماماً. ويشير إلى أنها أسواق احتكارية بامتياز (بعضها محمي بقانون الوكالات الحصرية القائم منذ ما قبل الحرب الأهلية)، تقوم على رفع الأسعار وكلفة المعيشة في لبنان، وتجنّي الأرباح الطائلة لقاء خضوعها لأدنى معدل ضريبة. هذا ما تعبّر عنه دراسة بعنوان «المنافسة في السوق اللبنانية» صادرة في عام 2003، وهي الدراسة الوحيدة في هذا الموضوع، نفذها الخبير الاقتصادي توفيق كسبار ومؤسسة البحوث والاستشارات بعدما فرضت على لبنان من قبل الاتحاد الأوروبي وبنمويل منه أيضاً. تتناول الدراسة 288 سوقاً للمسلع والخدمات في لبنان، وتبيّن أن 52% من الأسواق احتكارية، بحيث تهيمن عليها 5 شركات وأقل، وتحكّر 60% من المبيعات، وبالتالي الأرباح. وتذكر الدراسة أن نحو 36% من هذه الأسواق تهيمن عليها شركة واحدة حصرية على الأقل 40%. ووفق الأرقام الصادرة عن وزارة الاقتصاد، كان حجم الاستهلاك عام 2003 يشكّل نحو 20,47 مليار دولار، ما يعني أن الشركات الاحتكارية كان لها نصيب بنحو 12,2 مليار دولار منها. وإذا اعتبرنا أن نسبة الاحتكار في الأسواق اللبنانية بقيت على حالها، فيما كان حجم الاستهلاك النهائي (أي الذي

نجم عن عمليات بيع سلع نهائية) عام 2015 نحو 45,6 مليار دولار، تكون الشركات المحكّرة تسيطر على نحو 27,36 مليار دولار من فاتورة الاستهلاك، أي أكثر من ضعف ما كانت عليه عام 2003. هذه الأرقام تعبر عن أرباح فاحشة يجنيها عدد قليل من



أزمة التشغيل في لبنان ليست أزمة طارئة، فمعدلات البطالة بقيت عند مستويات مرتفعة طوال الفترة 1997-2010 (نحو 10% كمؤشّر متوسط سنوي)، وأخذ هذا المعدل يرتفع بعد 2010، ويقدره البنك الدولي حالياً بنحو 20% من مجموع القوى العاملة في لبنان، فيما يصل إلى 35% لدى الفئات الشابة وذات المستويات التعليمية المرتفعة. هذه الأرقام يعرضها الباحث نجيب عيسى في كتابه «سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان» الصادر أخيراً، إلا أنها لا تعبر إلا عن جزء من أزمة الشباب اللبنانيين. ففي مقابل هذه النسبة المتزايدة من البطالة، ارتفع عدد المهاجرين اللبنانيين أيضاً بنسبة 58% بين عامي 1990 و2015، وصولاً إلى 800 ألف عامل مهاجر، وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). تعبّر الأرقام المذكورة عن إحدى السمات الرئيسية للنموذج

والكهرباء ومعالجة النفايات، ارتفعت كثيراً من 29,8% إلى 49%، كما سبقت الإشارة. وبالإستناد إلى متوسط مداخيل الأسرة المحسوبة على أساس إجمالي الرواتب الشهرية للأفراد العاملين ضمن الأسرة كمصدر رئيسي وليس الوحيد للدخل، بمعنى أن الدراسة لا تلاحظ مصادر ثانوية أخرى مُحتللة للدخل، يتبيّن أن نحو ثلث الأسر اللبنانية المقيمة (33,6%) أيضاً فيما لو اعتمدنا مؤشر الأوضاع الاقتصادية ومؤشر الدخل الأعلى، والذي قدر بنحو 6,3 دولار للفرد الواحد يومياً حتى عام 2013 هذا في حين تصل فيه نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الأدنى المقدر بنحو 4,1 دولار للفرد يومياً إلى 15,2%. وتبلغ هذه النسب أعلاها في محافظات الجنوب والجنوبية والشمال والبقاع.

سوء التوزيع لا ينحصر بالمداخيل والثروات الفردية الخاصة، بل سياسة إنفاق الدخل والثروات العمومية وتوزيعها أيضاً، ما يستب تراجعا مستمرّاً في الأوضاع المعيشية لمختلف الأسر اللبنانية. فاستخدام الدليل المركّب لأحوال المعيشية لقياس درجة الإشباع من الحاجات الأساسية لدى الأسر اللبنانية المقيمة، وفق دراسة أعدّها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، يتبيّن أن نسبة الذين يعيشون في حالة من الحرمان ارتفعت من 29,7% إلى 36,3% خلال الفترة 2004-2015. وحتى الأسر التي كانت تتمتع بنسبة إشباع عالية بلغت 26,8% سنة 2004 نجدها قد انخفضت إلى النصف تقريباً (13,2%) سنة 2015، ما يشير إلى تدهور مستمر في الأوضاع المعيشية لهذه الأسر.

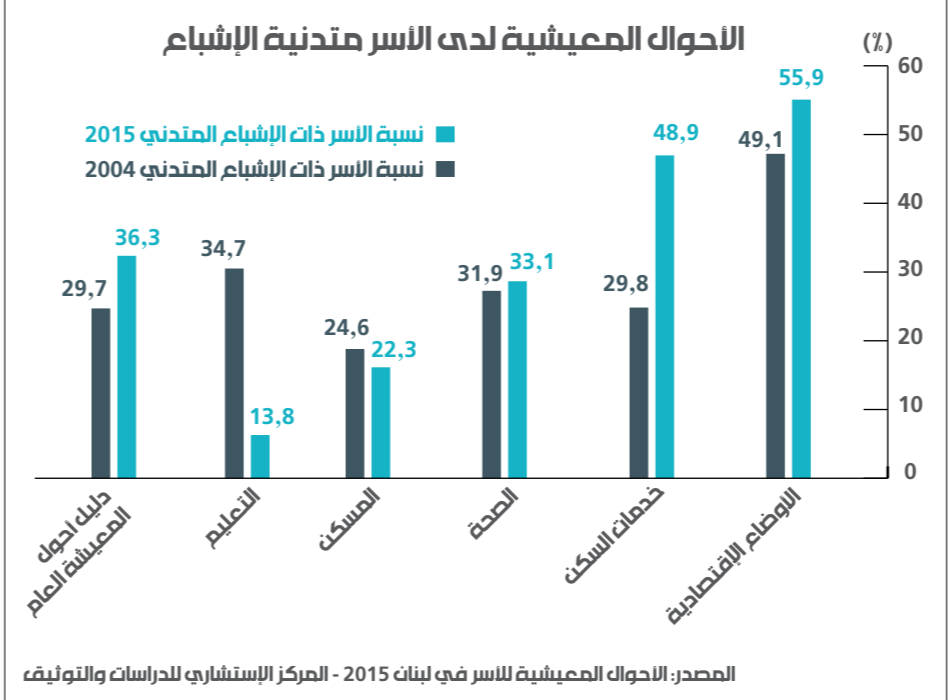
في أسباب التركّز الشديد للدخل في لبنان، إذا ما كان ناتجاً من الخلل البنوي في الاقتصاد، الذي ينتج فوارق اقتصادية، أو من الإزمات الاقتصادية والسياسية التي منبها لبنان بعد انتهاء الحرب اللبنانية كنتيجة مباشرة للسياسات المالية والاقتصادية المتبعة. لكن تبين أن «الأدهسار الذي يحصلون عليه من الدخل، و70% من الثروة، وأن 1% يحصلون على 25% من الدخل و40% من الثروة، وأكثر من ذلك، تبين أن «الأدهسار الذي يستحوذون على 11% من الدخل، وهي تساوي الحصة نفسها التي يحصل عليها نصف اللبنانيين. وفقاً لهذه التحديرات، هناك «صعوبة في الجزم

يحتمل لبنان المرتبة الخامسة عالمياً على سلم اللامساواة في توزيع الثروة. فوفقاً لتقرير «الثروة العالمية 2018» الصادر عن Credit Suisse، يمتلك 3,3 ملايين بالغ في لبنان (77,4%) ثروات بأقل من 10 آلاف دولار، في مقابل 12 ألف بالغ (0,3%) يمتلكون ثروات بأكثر من مليون دولار. الخلاصات التي يمكن استخراجها من هذه الأرقام عن حدة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة في لبنان لا تختلف عن الخلاصات التي توصلت إليها الباحثة في

نصف اللبنانيين لا يملكون أي تغطية صحية!

لا تتوافر التغطية الصحية إلا لنحو 50% من مجمل اللبنانيين المقيمين، وفق ما تبين دراسة «أحوال الأسر المعيشية» الصادرة عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الصادرة في نهاية عام 2017. إلا أن هذه النسبة ترتفع أكثر إذا ما أضفنا إليها اللاجئين والعمال الأجانب في لبنان. وهو ما يعني أن أكثر من نصف المقيمين في لبنان لا يتمتعون بأي تغطية صحية ويتحملون تكاليف الاستشفاء والطبابة وشراء الأدوية من ميزانيتهم الخاصة، بحيث تقدر الدراسات المختلفة أن الإنفاق الصحي في لبنان يستنزف أكثر من 15% من

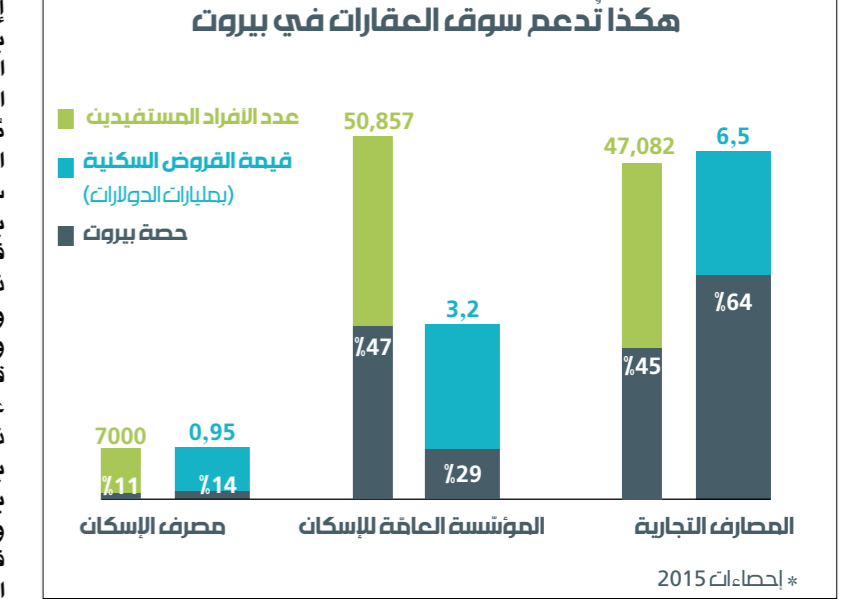
ميزانية الأسر، على الرغم من أنه لا يتضمّن تكاليف بعض الإجراءات التي يجري الخضاض عن الحصول عليها نظر لكلفتها العالية. وأكثر من ذلك، تشير بيانات وزارة الصحة العامة إلى أن الأفراد يتحملون 69% من كلفة الاستشفاء والطبابة، فيما تتكفل الميزانية العامة بنحو 31% من هذه الكلفة، والتي قدرتها بنحو 3,1 مليارات دولار في عام 2012، ووصلت إلى 4,32 مليارات دولار في عام 2018 وفقاً لمؤشّر BMI. وتُعدّ هذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة ببلدان أخرى، فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تبلغ الكلفة التي تتحملها ميزانية الدولة



يوردها الباحث، أن 42% من العمال النظاميين لا يوجد لديهم الدخل الكافي والدائم للحصول على القرض السكني، كذلك فإن العمال النظاميين هم بحكم الواقع خارج المعادلة مسبقاً، وبالتالي يلجأ كل هؤلاء إلى الإيجار للسكن، إلا أن سوق الإيجارات غير المنظمة تشكل مجمل القروض السكنية استنادات منها الطبقة الوسطى والأغنياء في سوق بيروت الكبرى، فيما ذوّ الدخل المنخفض والفقر كانوا خارج المعادلة. فوفقاً للبنك الدولي، 47% من اللبنانيين فقط لديهم حسابات مصرفية، و27% من 40% الأكثر فقراً فقط لديهم حسابات مصرفية، وهذا يعني أن شخصاً من بين كل شخصين لا يستطيع الاقتراض لتمكّن مسكنه. وبالإضافة إلى ذلك، تبين الإحصاءات التي

مارو عن القطاع العقاري في لبنان، يعرض في أحد الفصول القدايعات الاجتماعية الناجمة عن هذه السياسة من خلال عرض أعداد المستفيدين من القروض السكنية والشرائح التي ينتمون إليها، فضلاً عن رسم صورة «مجتمع الإيجار» في لبنان، بحيث يتبين أن مجمل القروض السكنية استنادات منها الطبقة الوسطى والأغنياء في سوق بيروت الكبرى، فيما ذوّ الدخل المنخفض والفقر كانوا خارج المعادلة. فوفقاً للبنك الدولي، 47% من اللبنانيين فقط لديهم حسابات مصرفية، و27% من 40% الأكثر فقراً فقط لديهم حسابات مصرفية، وهذا يعني أن شخصاً من بين كل شخصين لا يستطيع الاقتراض لتمكّن مسكنه. وبالإضافة إلى ذلك، تبين الإحصاءات التي

إن سياسة ربط القطاع العقاري بالقطاع المالي منذ نهاية الحرب اللبنانية، التي واكبت مرحلة إعادة الإعمار وما تخلّلتها من فورات مُتتالية في قطاع البناء وتجارة العقارات، أدت إلى تحويل العقار إلى سلعة يجري تبادلها والمضاربة بها بعيداً من قيمته الاجتماعية ودوره في توفير المساكن. وبالتوازي مع ذلك، أدى حصر حق السكن بالتمكّن ومن خلال الرهن العقاري بعد إلغاء وزارة الإسكان والتعاونيات والبناء قانون الإيجارات القديم، إلى القضاء على كل السبل التي تسمح بسكن ذوي الدخل المحدود والمتدني في بيروت الكبرى وجبل لبنان، حيث يتركّز معظم النشاط الاقتصادي وفرض العمل القلبي المتأخّذ في رسالة الدكتوراه التي أعدها الباحث والمخطّط المدني برونو



البنية التحتية المتهاكّة الذلّ المستمرّ للبنانيين

إضافي على البنية التحتية غير المُصمّمة لتحمله، وهذا ما تؤكّده إحصاءات البنك الدولي والأمم المتحدة، إذ تضاعفت نسبة سكان المناطق الحضرية في لبنان أكثر من مرتين في خلال أقل من 7 عقود، فارتفعت من 32% إلى 89% بين عامي 1950 و2018، في مقابل تراجع سكان الأرياف من 68% إلى 11,41% خلال الفترة نفسها.

مع كلّ هبة ريح، وأمام كلّ حدث طبيعي أو استثنائي، يتعرض اللبنانيون والمقيمون في لبنان للذلّ، نتيجة الإحساس على الطرق لا الغرق في المستنقعات التي تتركها الأمطار الغزيرة، وهو ما يبيّن حجم تهاك البنية التحتية في لبنان. هذا الواقع يعبّر عنه تقرير التنافسية العالمية لعام 2018، إذ يحلّ لبنان في المرتبة 113 من بين 137 دولة لتأخية

مع كلّ هبة ريح، وأمام كلّ حدث طبيعي أو استثنائي، يتعرض اللبنانيون والمقيمون في لبنان للذلّ، نتيجة الإحساس على الطرق لا الغرق في المستنقعات التي تتركها الأمطار الغزيرة، وهو ما يبيّن حجم تهاك البنية التحتية في لبنان. هذا الواقع يعبّر عنه تقرير التنافسية العالمية لعام 2018، إذ يحلّ لبنان في المرتبة 113 من بين 137 دولة لتأخية

الإنفاق على الخدمات الأساسية: من الأكلاف الأعلى في العالم

ما أسهم برفع كلفة النقل إلى ما بين 10 و15% من ميزانيات الأسر المعيشية. وهذه الكلفة المرتفعة بكل المقاييس، تترافق مع تزايد «رداءة» الطرق المصنفة في المرتبة 121 بين دول العالم، إن 15% من مجمل الطرقات اللبنانية في حال جيدة فقط. فضلاً عن ذلك، تستحوذ كلفة الاتصالات بكلفة الاتصالات الخلوية التي تنطوي على مكونات شبيه ضريبية. إذ تبين ميزانيات شركتي تشغيل الخليوي في لبنان أنه بين عامي 2012 و2016 دفع مستخدمو الخليوي 7 مليارات دولار مقابل أسوأ الخدمات وبأعلى الأسعار، من UPS، و6,5% من مودات خاصة.

تستحوذ كلفة الخدمات الأساسية (النقل والاتصالات والكهرباء والماء) على نحو ربع ميزانية الأسر المعيشية في لبنان، وفق ما تبين إحصاءات إدارة الإحصاء المركزي، وهي تعدّ من أسوأ الخدمات وأغلاها في العالم، ويعود ذلك إلى عوامل عدة تراكمت عبر السنوات، بحيث تعدّ الاحتكارات المفروضة على تقديم هذه الخدمات بعد تجييرها للقطاع الخاص العامل الأبرز ضمنها. في الواقع، يقوم نظام تنقل الأفراد على استعمال السيارة الشخصية، بحيث إن 68% من الرحلات اليومية تجري عبر السيارات الخاصة، نظراً للغياب شبه التام لنظام نقل مشترك فعال في المدن الكبرى وبين التجمّعات السكانية، وهو

